مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: واقع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة وأثره على مستقبل الدولة الفلسطينية
اسم الكاتب: د. وليد حسن المدلل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/252
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة وأثره على مستقبل الدولة الفلسطينية

د. وليد حسن المدلل(*)

تتناول هذه الورقة مخططات وسياسات الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ العام 1967، عبر سياسات قادها حزب العمل وأكملها حزب الليكود وكاديما وبقية الأحزاب الإسرائيلية، تلك السياسات التي استهدفت فرض السيطرة السياسية الكاملة على الأرض، وما نتج عن ذلك من سيطرة حصرية على الأرضوتقييد استخداماتها، ومحاصرة الوجود الفلسطيني والتضييق عليه، وتحويل مراكز العمران الفلسطيني إلى بقع معزولة ومحاصرة، وتقطيع التواصل الجغرافي الفلسطيني، في الوقت الذي يتم فيه تكثيف ووصل التجمعات الاستيطانية اليهودية، وتزويدها بكافة أسباب النمو والتطور، ثم ضمها في وقت لاحق لإسرائيل، تلك المخططات والسياسات التي تقوض بلا شك أية مقومات أو شروط لإقامة الدولة فلسطينية المستقبلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تنبع أهمية الورقة في تبيانها لمدى خطوة الاستيطان على مستقبل الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، خاصة في ظل عملية التسوية السلمية، وبالقدر الذي مثلت فيه تلك العملية أملا للشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلة، إلا أن سلطات الاحتلال استغلتها للتغطية على جرائمها وانتهاكاتها في الأراضي المحتلة وفي مقدمتها زيادة معدلات الاستيطان والتهويد والسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية وهو ما بات يهدد على نحو خطير مستقبل الدولة الفلسطينية، تلك الدولة التي يرتهن مستقبلها بمستقبل هذا الاستيطان وجودا وعدماً.

كما توضح هذه الورقة خطورة هذا الاستيطان على حالة الاستقرار في المنطقة، حيث يمثل تهديدا حقيقيا لحالة السلم والأمن في المنطقة وخاصة حين يحرم الشعب الفلسطيني

(*) باحث من فلسطين.

من تحقيق أبسط حقوقه في إقامة دولته المستقلة على جزء يسير من وطنه التاريخي، وهو ما يترك الباب مفتوحاً على مزيد من الصراع المفتوح على كافة الاحتمالات.

ويتركز السؤال الرئيس الذي سوف تجيب عنه الورقة في السؤال التالي: ما الدور الذي لعبه الاستيطان الإسرائيلي في تقويض مشروع قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967؟

ويتفرع من السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية التي حاولت الورقة الإجابة عنها، وهي:

. ما برامج وأدوات الاحتلال في السيطرة على الأرض الفلسطينية.

. ما أثر جدار الفصل العنصري في السيطرة على الأرض الفلسطينية.

.كيف ساهمت سياسات الاحتلال الاستيطانية في تفتيت وتقطيع التواصل العمراني الفلسطيني ومحاصرته.

. ما حقيقة أنه لم يعد هناك أراضي لتقوم عليها الدولة الفلسطينية العتيدة.

وتنطلق الورقة من الفرضيات التالية:

. قامت السياسة الإسرائيلية الاستيطانية على تكامل الأدوار بين الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة.

. ليس هناك اختلافات جوهرية بين الأحزاب الإسرائيلية فيما يتعلق بسياسات الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة.

. زادت وتيرة العمليات الاستيطانية في ظل "عملية السلام" وليس العكس.

. لا يمكن الجمع بين الاستيطان وتحقيق حلم الدولة الفلسطينية.

يمكن ملاحظة وفرة المعلومات الخاصة بالاستيطان، لكن ينبغي الإشارة إلى أن الطرف الإسرائيلي يعتبر النافذة الرئيسية التي تفصح أو تحجب مثل هذه المعلومات، وأن هذه المعلومات المفرج عنها عرضة للتهويل والتهوين، وهي خاضعة لاعتبارات سياسية وأمنية وعسكرية وحزبية وانتخابية، لذا فهي بحاجة إلى التمحيص والتدقيق، علما بأن موضوع البحث يوظف حقائق الاستيطان في كشف التحديات التي تجابه مصير ومستقبل الدولة الفلسطينية، والذي يشكل في حد ذاته السؤال الرئيس في موضوع الدراسة.

مقدمة:

بسقوط بقية الأراضي الفلسطينية عام 1967 في قبضة إسرائيل، تحركت دبابات الجنود وجرافات المستوطنين لترسم وقائع جديدة تحدد مصير المنطقة، ففي البداية وخلال فترة حكم حزب العمل "المعراخ" سار الاستيطان على هدي مشروع آلون الاستيطاني بالدرجة الأولى، أي جرى التركيز آنذاك على استيطان ما سمي بـ "مناطق الأمن" على خطوط المواجهة في غور الأردن والقدس ومحيطها، إضافة إلى مرتفعات الجولان ووادي عربة والخط الواصل بين شرم الشيخ ومشارف رفح.

بينما شكل مجيء الليكود إلى السلطة وبروز حركة غوش إيمونيم الإستيطانية على مسرح الإستيطان في سنة 1974 خروجا على سياسة الاستيطان الرسمية التي قادها حزب العمل آنذاك، حيث تم رفع شعارات أكثر تطرفاً، من بينها "الاستيطان في كل أرض إسرائيل"، وهو ما أدى إلى تطور حركة الإستيطان وبشكل هجومي ما زالت تتفاعل حتى لحظة كتابة هذه السطور.

وقد انعكست هذه السياسة التوسعية في حجم المشاريع الاستيطانية التي طرحت من كل طرف، والتي عكست في آن حجم ما يخطط لمستقبل الأراضي الفلسطينية، لفرض السيطرة الإسرائيلية عليها ومنع أية كيانية فلسطينية تقوم عليها في المستقبل تمهيدا لفرض السيطرة السياسية الكاملة عليها.

أولاً: المشاريع الاستيطانية:

سارت السياسة الاستيطانية على ضوء عدد من المشاريع الاستيطانية،[1] التي تكاملت في أهدافها، وبحسبها تم رسم خارطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى أسس استراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وإيديولوجية، وكان من أخطر هذه المشاريع تلك التي طرحت في عهد حزبي العمل والليكود، وبينما كان لحزب العمل الدور الرئيس في التأسيس لخارطة الإستيطان ووضع المخططات والبنى التحتية له، فإن حزب الليكود قاد تطورات طموحة وعنيفة لتوسيع شبكة الإستيطان واستكمالها تهويدها والسيطرة عليها.

هذا ويمكن حصر أهم البنود التي تضمنتها الخطط الاستيطانية التي طرحت منذ العام 1967[2] على النحو التالي:

1. ضم الكتل الاستيطانية الكبرى والمناطق الحيوية إلى إسرائيل كجزء لا يتجزأ من "سيادتها" لخلق تجمع دفاعي جغرافي واستراتيجي، مثل منطقة القدس الكبرى وغور الأردن، وعدم اخضاع مصيرها لأية مفاوضات مستقبلية.
2. الإستيطان في المناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين لتقليص خطر إقامة دولة فلسطينية، وعدم الاقتصار على بناء المستوطنات حول التجمعات الفلسطينية، بل الانتشار بينها أيضا، لتقطيع التواصل بينها، وتحويلها إلى جيوب معزولة ومحاصرة.
3. نشر الاستيطان اليهودي على طول المسافة الممتدة ما بين السهل الساحلي ونهر الأردن، لضمان وجود عمق استراتيجي، وعدم تكريس الكثافة اليهودية في منطقة السهل الساحلي، كما كانت عليه دوما.
4. الدعوة لتخفيف التوطين اليهودي في منطقة الساحل، لحساب استيطان سفوح الجبال الغربية في الضفة الغربية لاعتبارات استراتيجية وأمنية.
5. الدعوة إلى إقامة مراكز إستيطانية مدينية كبرى تتكون من مستوطنات متقاربة ومتجاورة، تبعد الواحدة عن الأخرى ما بين 15–20 كيلو مترا، يقام حولها مستوطنات ترتبط بطرق سريعة، بحيث تتحول إلى كتل استيطانية كبرى، وليس مستوطنات بعيدة ومعزولة،
6. توزيع المستوطنات على كتل استيطانية مترابطة ومتراصة، وتحويل المستوطنات بعد دمجها مع بعض البعض إلى مراكز مدينية.
7. تفتيت الوجود الفلسطيني ومحاصرته عبر الكتل الاستيطانية والطرق الالتفافية.
8. الدعوة إلى اعتماد نمط جديد من المستوطنات سمي بـ "الاستيطان القروي الجماعي"، ويعتمد بناء هذه المستوطنات على الطابع القروي من الناحية الاجتماعية والشكلية، والمديني من الناحية الاقتصادية والعملية.
9. توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك في المناطق المحتلة.
10. زيادة دور القطاع الخاص اليهودي في الإستيطان، وتعزيز السيطرة على الأراضي وحيازتها في الأراضي المحتلة بكافة السبل.

11. إقامة أحزمة استيطانية تمتد من الشمال إلى الجنوب: الأول في الغرب ويمتد على الشريط الساحلي الذي يمثل الكثافة اليهودية الرئيسية.الخط الثاني في الشرق: ويمتد من الجولان شمالا حتى شرم الشيخ جنوبا، وبذلك تكون الضفة الغربية كجيب عربي محاط بالمستوطنات.
12. وضع الأسس الاقتصادية للمستوطنات، ومنحها صفة أفضلية وكافة أسباب التطور والنمو الذاتي.
13. تكثيف الإستيطان حول القدس لتكريس الطابع اليهودي لها، والاحتفاظ بـ "السيادة" الكاملة على المدينة.
14. تقليص التداخلات مع السكان الفلسطينيين بواسطة شق خطوط مواصلات، تربط المراكز المدينية المقترحة ما بين السهل الساحلي والضفة الغربية والقدس.
15. تعزيز الاستيطان الفردي تحت شعار "إبن بيتك" يقوم على أساس دعم المستوطنين بتوفير الأرض والبني التحتية لهم والقروض، ويقومون هم بالبناء بالطريقة التي يرغبون فيها.
16. إنشاء شبكة واسعة من الطرق تربط بين المستوطنات، فيما تساهم في عزل التجمعات الفلسطينية.

وبمراجعة مشاريع الإستيطان منذ العام 1967 فإنه يمكن ملاحظة أن الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة لم يكن عبثيا ولا مرتجلا، بل أنه تم بناء على خطط ومشاريع مسبقة، سهرت على إعدادها مؤسسات استيطانية متخصصة، بمشاركة ودعم المستويات الرسمية والحزبية كافة. لذلك فقد لقد سارت حركة الإستيطان الإسرائيلي حسب الخطط والمشاريع المقدمة والتي عكست إلى حد كبير التصورات والبرامج السياسية التي تؤمن بها الأحزاب الإسرائيلية وموقفها من الصراع ومستقبله، ومع ذلك فإنه لم يتم الالتزام الحرفي بأحد هذه المشاريع، وإن كان بعض هذه المشاريع مثل العمود الفقري لمخططات الاستيطان مثال ذلك، مشروع ألون في عهد حزب العمل، والذي رغم عدم تبنيه رسميا من قبل حكومات حزب العمل المتعاقبة، إلا أنه غدا جزاء لا يتجزأ من سياسة الحزب. وبمجيء الليكود انفتحت شهية الضم على استيطان أوسع من أي وقت مضى، فتم طرح الكثير من المشاريع الطموحة

والتي مثلت العمود الفقرى للاستيطان في عهد الليكود، يأتي في مقدمتها: مشروع غوش أيمونيم ومشروع شارون، وخطة دروبلس وخطة "التطوير للمستوطنات في يهودا والسامرة"، ومشروع نتنياهو "مشروع ألون المعدل"،[3] وتلك الخاصة بالقدس، وغيرها.

ثانياً: السياسة الإستيطانية (الأدوات والمراحل)

وقف الإستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 على رأس المهام المركزية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وقد بدا ذلك واضحا من خلال البرامج الحزبية والانتخابية والقرارات والتصريحات الرسمية، ومن خلال خطط وميزانيات الوزارات والهيئات والمؤسسات الاستيطانية المختلفة، في محاولة منها لفرض الوقائع الإستيطانية، مثل تهجير السكان والسيطرة على أراضيهم ومصادرتها، وإقامة المستوطنات الإستيطانية عليها ودعمها وتوسيعها وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف أو استخدامها كمادة للمفاوضة لاحقاً.

الاستيطان فترة حزب العمل 1967–1977:

رغم أن الاستيطان الاستعماري فترة حكم حزب العمل شمل كافة الأراضي المحتلة، إلا أن درجة تركيزه اختلفت من منطقة لأخرى تبعا لأهميتها الاستراتيجية والأمنية، وحسب قناعة الحكومات المتعاقبة، منذ حكومة ليفي أشكول وحتى سقوط رابين، والتي حددت مناطق الاستيطان في ضوء الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية والسياسية التوسعية، بل اعتبر قادة حزب العمل أن مستقبل "الدولة" معلق على الإستيطان والذي يمكن إجمال سماته العامة فيما يلي:

. الاصرار على عدم العودة إلى حدود ما قبل حزيران / يونيو 1967.

. التأكيد على حرية الاستيطان، خصوصاً في مناطق الأمن "خطوط المواجهة"، لتوفير حدود آمنة يمكن الدفاع عنها.

. الفصل بين حرية الاستيطان، وإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية مع الدول العربية، واعتبار الاستيطان جزءا من عملية السلام في المنطقة.

. ضم مدينة القدس العربية، و"توحيد شطريها"، وإعلانها "عاصمة أبدية لإسرائيل".

. التأكيد على أن السيطرة على الأرض تعني فرض السيطرة السياسية والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وقد سار الاستيطان في عهد حزب العمل على هدي مشروع ألون[4] الاستيطاني وكان من أبرز الخطط الاستيطانية للسياسة الاستيطانية، فهو يقضي علانية بضم قطاع غزة والقدس وغور الأردن والخليل وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل مع الإبقاء على حق الاستيطان في البقية الباقية من الأرض.

وكانت أولى عمليات الاستيطان قد بدأت في الضفة الغربية بعد حرب 1967 في منطقة كفار عتسيون، في موقع مستوطنة سابقة، تم تدميرها في عام 1948.

وكانت منطقة غور الأردن من أولى المناطق التي بوشر فيها الإستيطان بعد عام 1967 (حسب خطة ألون) لتأمين منطقة الغور، وهي ثاني منطقة بعد القدس تحوز على اهتمام الإستيطان الرسمي الحكومي فترة حكم حزب العمل، وشكلت هذه المنطقة خط الإستيطان الأول والأساسي كمنطقة استراتيجية، فمن الناحية العسكرية تسيطر على محاور العبور إلى الضفة الغربية، وتمثل جسرا هاما لمطامع إسرائيل في الضفة. أما من الناحية السياسية فإن الإستيطان فيها يعني التمهيد لضمها إلى إسرائيل، الأمر الذي سيؤثر إلى حد كبير على مسار أية مفاوضات سواء مع الأردن أم مع الطرف الفلسطيني، وهو ما يعني عمليا قطع أي تواصل بين الدولة الفلسطينية المستقبلية وبين محيطها العربي وإبقائها محاطة بالقوات الإسرائيلية من جميع الاتجاهات باعتبار الحد الشرقي هو الحد الوحيد الذي تحتفظ من خلاله فلسطين ببوابة اتصال مع العالم العربي وخاصة الأردن وكذلك العالم الخارجي. هذا إضافة إلى ذلك ما تتمتع به منطقة الغور من مساحات زراعية خصبة ووفرة المياه فيها، مما يمكن من استغلالها عبر الاستيطان الزراعي. وطبقا لذلك فقد تم تحويل منطقة الغور، من البحر الميت في الجنوب وحتى بحيرة طبريا في الشمال إلى كتلة استيطانية واحدة، تكاد تخلو من أي وجود فلسطيني مؤثر، باستثناء مدينة أريحا وعدد من القرى الفلسطينية.

يشار هنا إلى أن النمط الاستيطاني الغالب على مستوطنات الغور هو النمط العسكري، حيث أقيمت بصورة متراصة، وربط بعضها ببعض بوساطة شبكة من الطرق

أنشئت في المنطقة، كما ربطت بشبكة إنذارات متطورة، وشيد فيها آلاف الملاجيء ونقاط التحصين.[5]

كما شهدت القدس والخليل وبيت لحم نشاطات استيطانية ملحوظة فترة حكم حزب العمل حتى 1977. ففي القدس، استهدف الاستيطان قلب المدينة عندما جرى تدمير حي المغاربة إبان الحرب وطرد سكانه وبناء ساحة مفتوحة هي الساحة الممتدة أمام حائط البراق (المبكي)، وأقيم في المكان الحي اليهودي وبوشر ببناء المستوطنات في مدينة القدس، وكذلك في منطقة غوش عتسيون جنوبي بيت لحم (تحت ذريعة وجود استيطاني يهودي في المكان قبل العام 1948، وأشهرها مستوطنة كفار عتسيون) التي أقيمت بتاريخ 1967/9/25، وكانت أول مستوطنة تقام في الضفة الغربية.

وقد اعتبرت منطقة بيت لحم ظهيرة أمنية أساسية لمدينة القدس، حيث تشكل إقامة المستوطنات فيها تواصلاً استيطانيا للقدس من ناحية الجنوب، كما أن التواصل الجغرافي بين منطقة بيت لحم وجبل الخليل أهمية استراتيجية كبيرة من جهة نظر حزب العمل فيما يخص القدس، فإذا تم الاستيطان في هاتين المنطقتين، أصبح للقدس مركز استراتيجي، إضافة إلى كونها مركزا استراتيجيا، كما أن السيطرة ع ليهما تعني السيطرة على محاور الطرق سواء للبحر الميت والنقب في الجنوب، والغور والمناطق السهلية والجليل في الشمال.

وشهدت تلك الفترة وضع حجر الأساس الإستيطاني في منطقتين مهمتين للاستيطان اليهودي، الأولى في قلب مدينة الخليل، حيث تم بناء الحي اليهودي الذي أطلق عليه مستوطنة (كريات أربع)، والثانية سبسطية الواقعة إلى الشمال الغربي من نابلس. كما أنشئت في تلك الفترة أكبر مستوطنات الضفة الغربية، والتي تعتبر أحد أهم المستوطنات التي تشكل غلاف القدس وهي مستوطنة معاليه أدوميم، والتي من المخطط لها أن تصبح أكبر من أكبر مدينة يهودية في العصر الحديث وهي تل أبيب.

كما شهدت هذه الفترة مباشرة الاستيطان في قطاع غزة سيناء والجولان. وقد غلب على هذه المناطق الاستيطان الأمني بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لكل منطقة منها.

إلى جانب مناطق الاستيطان الرئيسية التي حددتها حكومات حزب العمل، أقيمت سلسلة من المستوطنات بجوار "خط الهدنة" (الخط الأخضر)، على الرغم من عدم وجود أية

مستوطنة قبل عام 1968 في تلك المنطقة، ومن أول وأهم هذه المستوطنات كيبوتس "معاليه غلبواع" الذي يقع جنوبي جبال فقوعة.

الإستيطان "غير الرسمي" فترة حكم حزب العمل 1973-1977:

نجحت حكومات حزب العمل في الحفاظ على معارضة إنشاء مستوطنات يهودية في المناطق العربية الكثيفة السكان، معارضة كلامية بينما كانت تدعمها من الناحية العملية، وعلى الرغم من المصادرات الواسعة النطاق التي قام بها الاحتلال خلال العشرة أعوام الأولى، إلا أن الإستيطان في الضفة الغربية وخاصة المناطق ذات الكثافة السكنية الكبيرة بقي محدودا بسبب هذه الكثافة، كما انعكس ذلك على مشاريع الاستيطان فترة حكم حزب العمل، وقد بقي الأمر كذلك حتى ظهور حركة "غوش إيمونيم" العنصرية بعد حرب أكتوبر 1973، والتي دعت إلى ما أسمته "الإستيطان في كل أرض إسرائيل الكاملة"، بما يعني الاستيطان في مناطق الكثافة السكانية ومراكز العمران في الضفة وغزة، بتشجيع من أريئيل شارون وغيئولا كوهين من حزب الليكود وكذلك الحزب الديني القومي، وهو ما مثل نقطة تحول في مسار وأهداف الاستيطان القائم في ذلك الوقت، والذي كانت يتفادي الاستيطان في تلك مناطق الكثافة السكانية لأهداف أمنية وسياسية.[6] وقد أقيمت في هذه الفترة ما يقارب من 35 مستوطنة في الضفة الغربية بالإضافة إلى 22 مستوطنة في القدس.[7]

يلاحظ أن منطقتي رام الله ونابلس كانتا خاليتين من المستوطنات وذلك انسجاما مع مشروع آلون الذي كان يخطط لإعطاء هذه المناطق نوعا من الاستقلال الذاتي وإلحاقها بالأردن. ونتيجة لتزايد احتمالات حدوث تسوية سلمية بعد حرب 1973 قد ينشأ عنها دولة فلسطينية، اتجهت الجهود الاستيطانية العنصرية لتطويق مدينة نابلس والمنطقة الشمالية بالمستوطنات، وبدء عملية الاستيطان في منطقة رام الله، مع مواصلة بناء المستوطنات في الأغوار والقدس والخليل، بمعدل متزايد.[8]

أما في قطاع غزة فقد بدأ النشاط الاستيطاني في القطاع متأخراً نسبيا من الناحية العملية مقارنة بالاستيطان في بقية الأراضي المحتلة، حيث أنشئت أو مستوطنة يهودية في القطاع في نهاية عام 1970(1970/12/3) وهي مستوطنة كفار داروم. وقد برزت عدة تحديات في وجه الإستيطان في القطاع، يأتي في مقدمتها ضيق مساحة الأراضي الزراعية

الصالحة للاستيطان، وندرة المياه وضعف الحياة الاقتصادية بشكل عام، صغر مساحة القطاع مقارنة بالضفة الغربية، وارتفاع تعداد اللاجئين اللذين توزعوا على ثمانية مخيمات كبيرة، بكثافة سكانية عالية، ثم موقع القطاع القريب من النقب، كمنطقة تنخفض فيها نسبة اليهود بشكل ملحوظ، وهو ما يمكن أن يشكل خطراً على النقب وخاصة بعد تدشين المفاعل النووي في 1962 هناك، ثم اشتداد نشاط المقاومة الفلسطينية في القطاع في الفترة التي أعقبت حرب حزيران يونيو عام 1967، نتيجة للغليان الشعبي، والتعبئة السياسية والعسكرية التي تميز بها القطاع في الفترة التي سبقت الحرب، وكذلك اتصال القطاع بسيناء ومصر التي كانت تقود الصراع ضد الوجود اليهودي في فلسطين، وهو ما أدي بحكومة العمل للفصل بالاستيطان بين مصر وقطاع غزة عبر محاور وكتل المستوطنات بين الطرفين.[9]

يلاحظ هنا إلى أن القطاع لم يشغل حركة الإستيطان العقائدي غير الرسمي الذي قادته حركة غوش إيمونيم، والذي بقي مهتما ومركزا على الضفة الغربية خلال تلك الفترة، بوصفها قلب المعركة التي يدور عليها الصراع.

الاستيطان في عهد حزب الليكود 1977–1984:

كان فوز الليكود سنة 1977، ذروة بلغها تيار سياسي لم يزل يعتمل منذ أعوام، في الوقت الذي كان حزب العمل يخسر مواقعه باطراد أمام اليمين منذ سنة 1965 (منذ أن انضم حزب الأحرار إلى حركة حيروت)، وكان ذلك الفوز بسبب مواقف حزب الليكود من الإستيطان وتعهد الحزب بزيادة الدعم لحركة الاستيطان والمستوطنين.

مع تولي الليكود السلطة في مايو 1977، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة نشاطا استيطانيا ملحوظا، عكس وجهة نظر الليكود تجاه الأراضي المحتلة باعتبارها "أراض محررة"، وقد كان لتلك الاستراتيجية أبعد الأثر في دعم وتنشيط عمليات الاستيطان العقائدي غير الرسمي، على اعتبار أن هذا المفهوم أصبح المرتكز الأساسي للسياسة الإستيطانية للحكومة الإسرائيلية، وكذلك الاستيطان غير الرسمي، الذي قامت به المجموعات الدينية وعلى رأسها جماعة غوش إيمونيم، لتتوحد جهود الدولة مع بقية جماعات الاستيطان على صعيد واحد، مما أثر في زخم حركة الإستيطان في تلك الفترة.

مهدت سياسة حزب العمل خلال أعوام حكمه العشرة للأراضي المحتلة الطريق أمام التطورات الاستيطانية بالغة الأثر التي شهدتها تلك الأراضي فترة حكم الليكود، فقد شهدت الفترة ما بين 1977-1984 أوسع عملية استيطان منذ العام 1967، حيث أقام الليكود 120 مستوطنة بأنواعها المختلفة، في الوقت الذي خطط فيه لإقامة ما يزد عن 60 أخرى، في مقابل 34 مستوطنة أقامها حزب العمل في الفترة ما بين 1967-1977 بما فيها 12 مستوطنة أو موقعا في القدس وما حولها.[10] وزادت أعداد المستوطنين خلال تلك الفترة من بضعة آلاف سنة 1977، إلى نحو 45000 في الضفة الغربية (باستثناء القدس).

وقد كان أبرز التحولات في الحركة الاستيطانية في عهد حزب الليكود خلال تلك الفترة قد تمثلت بما يلي:

1. الاعتراف الرسمي بجهود حركة غوش أيمونيم الاستيطانية ودعمها رسميا وخاصة جناحها الاستيطاني "أمناه"، لذا فقد وقفت هذه الحركة خلف عشرات المستوطنات التي أقيمت في تلك المرحلة.
2. الاستغلال المكثف للأوامر العسكرية من أجل السيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية المصادرة وتخصيصها لأغراض الاستيطان الحالي والمستقبلي.
3. إفساح المجال واسعا أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاستيطاني، وزيادة الحوافز المالية الممنوحة للمستوطنين، وخطورة السماح للقطاع الخاص بالعمل في الاستيطان تتبدى في توسيع مجال الاستثمار، بحيث لا يقتصر فقط على مؤسسات الدولة والمؤسسات الرسمية. وعند الحديث عن تجميد الاستيطان فإن ذلك يصبح غير ممكن من الناحية العملية،إذ أن البناء في المستوطنات سيتم حسب عقود خاصة، بعيدا عن الدولة، وهو ما سيمكن الدولة من الزعم أن تلك الأعمال الاستيطانية تتم حسب عقود خاصة ليس لديها الصلاحية للتدخل فيها.
4. توجه نمط الاستيطان ناحية "الاستيطان المديني" فبدلا من الاقتصار على الاستيطان العسكري والأمني أو الزراعي، أو المؤقت الذي انتشر في عهد حزب العمل، فقد توجهت حركة الاستيطان في كل أنحاء البلاد وبالقرب من التجمعات الفلسطينية، وقد تم التركيز على بناء المدن والبلدات التي تتمتع بكافة أسباب النمو والتطور وصولا إلى دمجها

في مجمعات إستيطانية كبرى لتشكل كتلا استيطانية متقاربة ومتراصة يصعب معها الحديث عن إنسحابات أو النكوص عنها، كما تم بناء الأطر الإدارية لهذه المستوطنات والتجمعات الاستيطانية (المجالس البلدية والمحلية والاقليمية) وما رافق ذلك من خطوات مثل: مسح الأراضي غير المسجلة لمصلحة المستوطنات؛ إقامة شبكة طرق خاصة بالمستوطنات ومرتبطة بإسرائيل؛ إقامة نظام قانوني منفصل خاص بالمستوطنات... الخ.[11]

5. زيادة ميزانية الاستيطان: جدير بالذكر أن التطورات السياسية التي شهدتها الفترة من سنة 1977 إلى سنة 1990، لم تكبح النشاط الاستيطاني، بل على العكس، فعلي الصعيد الخارجي أدى مسار كامب ديفيد (الإسرائيلي ـ المصري في السنوات 1977-1982) إلى تعويض الانسحاب الإسرائيلي من سيناء (بما في ذلك تفكيك مستوطنة ياميت) بتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ورغبة المستوطنين الجامحة في تلقى تعويضات في حال تسوية سياسية على غرار ما حدث مع مستوطني سيناء.

على الصعيد الداخلي، أدى الصراع الحزبي بين حزب الليكود والعمل إلى التنافس في تقديم الدعم لحركة الاستيطان والنشاط الاستيطاني، سواء كان ذلك خلال فترة الليكود أم في إطار الحكم الائتلافي بين الحزبين (1984-1990)، وفي الانتفاضة الفلسطينية 1987، زادت النشاط الاستيطاني في إطار تحقيق مزيد من السيطرة على الأرض من جهة، واستغلال المستوطنات كورقة في أية مفاوضات سياسية قادمة.

الاستيطان في الفترة ما بين 1985-1992:

شهدت هذه الفترة تشكيل حكومة "وحدة وطنية" بين حزبي الليكود والعمل، وكان لتفجر الانتفاضة في العام 1987 وانتشار أعمال المقاومة ضد المستوطنات والمستوطنين أثر هام في انكماش وتيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن ذلك لا يعني أن الاستيطان قد تراجع، خاصة في الفترة التي سبقت توقيع اتفاقيات أوسلو، حيث زادت وتيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة بشكل لافت، وخاصة في عهد الليكود الذي عاد لينفرد بالحكم مجددا، وهو ما كان سببا في نشوب أزمة عرفت بـ "أزمة القروض" بين الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية برئاسة اسحق شامير نتيجة لتسارع الاستيطان في ظل جهود التسوية التي كانت تقودها الولايات المتحدة، وهو ما من شأنه تخريب تلك الجهود.[12]

تلك الأزمة التي خدمت حزب العمل في انتخابات حزيران / يونيو 1992، والذي وافق على التجميد الجزئي لما اعتبره "استيطان سياسي"، وليس أمني، ورغم ذلك فإن قرار التجميد لم يطال الاستيطان في القدس وغور الأردن وكتلة غوش عتسيون من جهة وأكثر من 10000 وحدة سكينة في مناطق متعددة من جهة أخرى، بدعوى أنها في مراحل متقدمة من البناء، وأن الأعمال تنجزها شركات بناء خاصة ومقاولون في إطار عقود سبق توقيعها.[13]

الاستيطان ما بين 1992–2000

بعودة حزب الليكود للاستفراد بالسلطة، وتدفق المهاجرين اليهود من بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا، تبنت حكومة الليكود خططا شاملة قدمها وزير البناء والاسكان الجديد أريئيل شارون، حيث شهد الاستيطان نموا ملحوظا، تمثل ذلك في وصول عدد المستوطنين في العام 1992 إلى 110000 مستوطن في الضفة الغربية (من دون القدس) وقطاع غزة، أما في القدس فقد بلغ عددهم 141000 مستوطن.[14]

أدت المفاوضات الفلسطينية . الإسرائيلية إلى توقيع اتفاق أوسلوا في أيلول/ سبتمبر 1993 والذي نص على مرحلة انتقالية تدوم خمسة أعوام، وتم تأجيل قضية الاستيطان مع قضايا أخرى من بينها (القدس، واللاجئين، والأمن والمياه والحدود) إلى ما سمي بالمرحلة النهائية، وبالتالي فقد بقيت الولاية الإسرائيلية على هذه القضية، كما لم ينص الاتفاق على تجميد الاستيطان وإن كان قد نص على التزام كل طرف بالامتناع عن القيام بأية خطوات من شأنها أن تجحف بالحل النهائي. وهو ما أطلق يد إسرائيل في تصنيف الأراضي الفلسطينية إلى المنطقة (أ) وبلغت 18% من الأراضي الفلسطينية لعام 2000، والمنطقة (ب) ومثلت نحو 22% تتمتع فيها السلطة الفلسطينية ببعض الصلاحيات الأمنية، أما بالنسبة للمنطقة (ج) والتي تضم بقية الأراضي، وتقع فيها معظم المستوطنات، فقد احتفظت إسرائيل فيها بزمام الحكم إداريا وأمنيا، وسارعت إلى بناء المزيد من المستوطنات ومصادرة الأراضي ومد الجسور والأنفاق وإنشاء شبكة مواصلات مندمجة في أغلب الأحيان في شبكة المواصلات الإسرائيلية، بالإضافة إلى بناء البنى التحتية هيأت لمزيد من تطوير المشاريع الاستيطانية، وهو ما جعلها أكثر جذبا للمستوطنين وساهم في إنعاش حركة الاستيطان كما لم يكن من قبل. في المقابل

فاقم ذلك من تمزق الوجود الفلسطيني جغرافيا وسياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، كما فاقم من حجم المشكلات التي واجهت للفلسطيني لترسم له مسارات الهجرة إلى خارج الوطن.

وفرت اتفاقية أسلو الغطاء لكثير من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وفي مقدمتها الاستيطان ومصادرة الأراضي وإغلاق المناطق الفلسطينية وحصارها، في ظل تمسك القيادة الفلسطينية بعملية المفاوضات وتراجع المطالبة الفلسطينية بإنهاء المستوطنات، إلى المطالبة بوقف أو تجميد الاستيطان، واعتباره "عقبة في طريق السلام"،[15] وهو ما لم تكترث له سلطات الاحتلال الإسرائيلي والذي بدا واضحا في الزيادة المطردة التي شهدتها أعداد المستوطنات والمستوطنين على حد سواء، فقد قفزت أعداد المستوطنين ما بين 1992-2000 من 110000 مستوطن إلى 200000 مستوطن بالإضافة إلى 172000 مستوطن في القدس.[16]

وقد حظي الاستيطان خلال تلك الفترة بتشجيع ودعم من قبل المستوى الرسمي والشعبي، ومثلت اتفاقية أوسلو الغطاء للنشاط الإسرائيلي الإستيطاني الذي غدا موضوعا مؤجلاً لمفاوضات الوضع النهائي، وهو ما يلخصه موقف وزيرة الخارجية مادلين أولبرين في موقفها من رفض قرار مجلس الأمن إدانة بناء إسرائيل لمستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوما) في القدس بقولها: "نحن لم نصوت ضد القرار (الذي يدين بناء المستوطنة) ليس لأننا ندعم القرار الإسرائيلي بمصادرة الأرض، بل إن موقفنا ثابت بهذا الخصوص، كما قلت بشكل واضح في كلمتي بتاريخ 1994/3/18، ومع الاحترام لقرار مجلس الأمن 904، فإن حكومتي لن توافق على أن قرار يستبق نتائج المفاوضات بين الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) على موضوع حساس كموضوع القدس".[17]

وهو ما أعطي إسرائيل الوقت والغطاء اللازم لاستئناف سياساتها الاستيطانية العنصرية دون كوابح، خاصة بعد لجم المقاومة ومطاردتها واستهدافها كأحد استحقاقات اتفاق أوسلو.

الاستيطان في الفترة ما بين 2000-2012:

شهد العام 2000 وصول عملية التسوية إلى طريق مسدود، وهو ما أدى بالإضافة إلى أسباب أخرى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000، والتي أخذت طابعا

عسكريا، حيث استخدمت الأسلحة النارية، والصواريخ وخطف الجنود، والأنفاق وغيرها. وقد ترتب علي انتفاضة الأقصى تراجع النشاط الاستيطاني إلى حد ما أمام ضربات المقاومة.[18]

قامت سلطات الاحتلال للرد على هذا التراجع بتشجيع إقامة مزيد من المستوطنات للزعم بأن الانتفاضة فشلت في توجيه ضربة للاستيطان الإسرائيلي[19]من خلال منح المستوطنين المزيد من الحوافز للبقاء داخل الضفة الغربية وعدم مغادرة المستوطنات.[20]

شهدت هذه الفترة الكثير من الخطط الإسرائيلية والتحركات الدولية والاتفاقيات الثنائية لتخفيف الأحداث في الضفة الغربية وكان من أبرزها خطة باراك للفصل أحادي الجانب عن الضفة الغربية لعام 2000، وخطة شارون، بالإضافة إلى خطة خارطة الطريق، ورغم ذلك بقيت وتيرة الاستيطان أعلى من معدلاتها السابقة، وشهدت أعداد المستوطنين والمستوطنات زيادة مضطردة.

جدار الفصل العنصري:

شهد حزيران عام 2002 بدء تنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسياسة الفصل الأحادية مع الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة من خلال عزل مناطق في الضفة الغربية عن محيطها العربي الفلسطيني، تمتد من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، في خطة شاملة للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية بما عليها من موارد طبيعية في مقدمتها المياه والتربة الخصبة، وتحويل مراكز العمران الفلسطيني إلى جيوب ومعازل.[21]

يتكون الجدار العنصري من سياج صلب ذو طبقتين بعرض يتراوح ما بين 49-100 مترا، ويحتوى على أسلاك شائكة، خنادق، طرق عسكرية، ومسارات لكشف آثار الأقدام، بالإضافة إلى سياج معدني كهربائي، يتراوح ارتفاعه من 4-6 أمتار، مثبت عليه كاميرات إلكترونية وبنادق آلية، مخصصة للتعامل مع أي هدف بشكل تلقائي، في حين أخذ الجدار شكلا آخر، وخاصة بين التجمعات الفلسطينية وبالقرب من الخط الأخضر، حيث بني على شكل جدار أسمنتي، يصل ارتفاعه ما بين 6-8 مترا وتتوسطه أبراج مراقبة عسكرية يبعد إحداها عن الآخر 250 مترا.[22]

يبلغ طول الجدار حوالي 770 كيلومتراً، يعزل الجدار ما مساحته 733 كم2 من الأراضي. ويقدر طول الجدار الشرقي الذي يمتد من الشمال نحو الجنوب بحوالي 200 كم، حيث تعزل وتستولي السلطات الإسرائيلية من خلاله على منطقة الأغوار التي تعدّ سلة فلسطين الغذائية. وما زاد في معاناة الفلسطينيين في القدس جدار الضم والتوسع الذي أحاط بالقدس أيضاً، إذ بلغ طوله حوالي 122 كم.[23]

بلغ عدد التجمعات التي مر جدار الضم والتوسع في أراضيها 171 تجمعاً سكانياً مع نهاية شهر حزيران 2008، بينما كانت 149 تجمعاً في نهاية أيار 2005. وتوزعت التجمعات التي مر الجدار في أراضيها عام 2008 إلى 32 تجمعاً سكانياً في محافظة جنين، و27 في محافظة القدس، و22 في محافظة قلقيلية، و21 في محافظة الخليل، و20 في محافظة رام الله والبيرة، و19 في محافظة بيت لحم، و16 في محافظة طولكرم، و12 في محافظة سلفيت.[24]

تقدر مساحة الأراضي المصادرة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر حزيران 2008، بحسب ممثلي السلطات المحلية في التجمعات، بحوالي 49291 دونماً، تركز معظمها في منطقة شمال الضفة. وبلغت مساحة الأراضي المصادرة في منطقة شمال الضفة 22141 دونماً. أما في وسطها، فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة 13875 دونماً، وفي جنوبها 13275 دونماً، بينما بلغت مساحة الأراضي المصادرة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005 حوالي 47921 دونماً.

أما فيما يتعلق بمساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار، فقد بلغت حتى نهاية شهر حزيران 2008، حوالي 274607 دونمات، تركز معظمها في منطقة وسط الضفة الغربية. وبلغت مساحة الأراضي المعزولة في هذه المنطقة 123526 دونماً من مجموع الأراضي المصادرة. أما في منطقة شمال الضفة الغربية، فقد بلغت مساحة الأراضي المعزولة 89498 دونماً، وفي جنوب الضفة الغربية بلغت 61583 دونماً[25].

ووصل عدد الأسر التي هُجّرت بكاملها من التجمعات التي مر جدار الضم والتوسع في أراضيها منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر حزيران 2008، 3880 أسرة. فيما بلغ عددها 2448 أسرة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005. وقد بلغ عدد الأفراد

الذين هجّروا 27841 فرداً حتى نهاية شهر حزيران 2008، مقابل 14364 فرداً منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005.[26]

وسوف يشكل الجدار في حال استكماله حدودا سياسية بين الضفة الغربية وإسرائيل، ففي الوقت الذي ضم فيه الجدار (107) مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية يقطنها 85% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية، إلى كانتونات صغيرة، وأدى إلى فصل (40) تجمعا فلسطينيا يقطنها ما يقارب (75,000) ألف فلسطيني،[27] وهذا يعني أن مساحة الأراضي المتبقية خلف الجدار لا تكفي للتوسع الطبيعي للسكان خلال المائة سنة القادمة وأن الدولة الفلسطينية المنشودة لا تقوى من الناحية الاقتصادية على الاكتفاء الذاتي، بله أن تستقبل المزيد من اللاجئين والعائدين إليها، وإن المساحات المتبقية من الضفة الغربية غير قابلة لمشاريع اقتصادية كبيرة من الناحية الطبوغرافية، خاصة بعد ضم الجدار للجزء الأكبر من مستوطنات الضفة الغربية، فالمساحة المتبقية هي أراضي وعرة من الناحية الطبوغرافية وهذا يعيق الاستثمار.[28] وهو ما يجعل من إقامة دولة فلسطينية متواصلة ومستقلة على أراضي الضفة الغربية مهمة شبه مستحيلة.

وقد لقي بناء إسرائيل للجدار العنصري إدانة دولية واسعة (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية)، معتبرة إياه باطل وغير شرعي، وطالبت السلطات الإسرائيلية بإزالته وتعويض السكان، وقد ترجم هذا الموقف في قرار محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الذي أقرته عام 2004، والذي اعتبر ذلك الجدار باطل وغير شرعي وغير قانوني، وأن الجدار والمستوطنات من شأنه أن تغير التركيبة الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالتالي: "يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير".[29]وطالبت إسرائيل بإزالته وتعويض السكان.

وفي صيف العام 2005، وأمام ضربات المقاومة أقدم أريئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق على خطوة الانسحاب من قطاع غزة بما في ذلك إزالة المستوطنات، وإجلاء ما يقارب من 8500 مستوطن، بالإضافة إلى تفكيك أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، تلك الخطوة التي كانت مقدمة لفرص حصار سياسي واقتصادي وعسكري

وأمني على القطاع، ومحاولة فصله سياسيا وبشريا عن الضفة الغربية، بغية تكريس الجهود لإتمام السيطرة الكاملة على الضفة الغربية التي تعتبر مركز الاستهداف.

وفي سياق الانسحاب من الأراضي الفلسطينية واستكمال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، فقد زاد النشاط الاستيطاني وتسارعت معدلاته في الضفة الغربية بعامة، وفي القدس بخاصة، حيث بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية 300000 مستوطن في عام 2009 (باستثناء القدس)، في حين زاد عددهم في القدس على 200000 مستوطن. وبحسب منظمة بيتسيلم أصبح ما نسبته 42.2% من مساحة الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية يقع تحت ولاية مجلس الاستيطان خلال هذه الفترة.[30]

خارطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ 536,932 مستوطن في عام 2011، مقارنة بـ 523,939 مستوطن في نهاية العام 2010، أي بنسبة نمو مقدارها 1.3.%.وأشار التقرير الذي أعد بهذا الخصوص، إلى أن عدد المستوطنات في الأرض الفلسطينية بلغ نهاية العام الماضي 144 مستوطنة، وكان أكثرها في محافظة القدس بواقع 26 مستوطنة، منها 16 مستوطنة تم ضمها إلى إسرائيل، ثم محافظة رام الله والبيرة حيث يوجد فيها 24 مستوطنة. مؤكدا أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد تضاعف أكثر من 40 مرة خلال السنوات 1972– 2011.

وبينت المؤشرات أن معظم المستوطنين يتركزون في محافظة القدس، حيث بلغت نسبتهم حوالي 50% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية، بواقع 267,643 مستوطناً، منهم 199,647 مستوطناً في منطقة القدس) J1 ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967، يلي ذلك عدد المستوطنين في محافظة رام الله والبيرة بواقع 100,501 مستوطناً، و59,414 مستوطناً في محافظة بيت لحم، و34,946 مستوطناً في محافظة سلفيت. أما أقل المحافظات من حيث عدد المستوطنين فهي محافظة طوباس بواقع 1,489 مستعمر[31].

أظهرت معطيات جديدة نشرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية في شهر يوليو 2012 حول أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت الزيادة نحو

4,5% مقارنة مع العام 2011، وتخطى عدد المستوطنين في الضفة الغربية رقم الـ350 ألفا وبلغ الآن 350,143 مستوطن، بينما بلغ عدد المستوطنين في الأحياء الشرقية بمدينة القدس مثل "بسغات زئيف، والنبي يعقوب، ورمات أشكول، ورامون.. وغيرها"، نحو 300 ألف مستوطن.[32]

وتظهر هذه المعطيات أنه في الـ12 شهرا الأخيرة انضم نحو 15,579 مستوطن جديد في ظل موجة الازدهار الاستيطاني ولاسيما في المستوطنات الصغيرة التي لا تحسب بشكل تقليدي كجزء من الكتل الاستيطانية الكبرى، ويتبين من هذه المعطيات أن عدد المستوطنين تضاعف خلال الـ12 عاما الأخيرة، في ظل عملية التسوية.[33]

وهذا التسارع له دلالته سواء في مراكمة الحقائق الاستيطانية على الأرض من جهة لخلق أمر واقع، ومحاولة المساومة بهذه المستوطنات التي تعتبر خارج إطار الكتل الكبرى في اية مفاوضات سياسية مستقبلية.

أما في قطاع غزة فقد تم إجلاء مستوطني قطاع غزة في عام 2005، وقد تراوحت أعدادهم 8000 مستوطن، بعد إن دمر الاحتلال 21 مستوطنة جزئيا أو كليا، بالإضافة إلى إجلاء 500 مستوطن من شمال الضفة الغربية كانوا يسكنون 4 مستوطنات معزولة.[34]

محاور الإستيطان في الضفة الغربية:

بالنظر إلى الدعاوى اليهودية التاريخية والدينية في الضفة الغربية، فقد مثلت الضفة الغربية ساحة حقيقة لمعركة الاستيطان الإسرائيلي، والذي سيقرر بلا شك مستقبل الضفة الغربية، ومستقبل الدولة الفلسطينية، هذا ويتوزع الاستيطان في الضفة إلى محاور أساسية، على النحو التالي:

1. المحور الغربي (الخط الأخضر)

تنتشر مستعمرات المحور الغربي في المنطقة المحاذية لخط الهدنة (الخط الأخضر)، ولا تبعد معظمها بأكثر من ثلاث كيلومترات عن الخط المذكور، ويضم المحور نحو أربعين مستعمرة، عدا تلك التي تحيط بمدينة القدس، ويبد هذا المحور من مجموعة المستوطنات الغربية التي أقيمت في محفظة جنين وهي مستعمرات ريحان، شاكيد، وحنانيت، شمالا إلى مستعمرات تينا وشمعا في محافظة الخليل جنوب.

يضم هذا المحور ثلاث كتل استيطانية كبرى تعد أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية من حيث عدد المستوطنين، وهي:

أ. كتلة جوش عتسيون:

وتقع بين مدينة الخليل وبيت لحم، وتتكون من 22 مستوطنة، يقطنها 70 ألف مستوطن، أبرز مستعمراتها مجدال عوز، كفر عتسيون، إفرات، ألون شيفوت، بات عين، إليعازر، روش تسوريم، نيفيه دنيئيل، وبيتار عيليت، وعفرات، وقد صرح نتنياهو لدي تدشين مدرسة في مستوطنة عفرات بقوله: "إن عفرات وغوش عتسيون جزء لا يتجزأ أساسي ومفروغ منه من القدس الكبرى، فهي البوابة الجنوبية للقدس وستبقي دائما جزءا من دولة إسرائيل"[35]

ب. كتلة موديعين عيليت:

وتقع بين مدينة القدس ورام الله ويبلغ عدد سكانه 48.100 مستوطن بنهاية عام 2010، وأهم مستعمراتها لبيد، منورا، حشمونائيم، متتياهو، موديعين عيليت، مكابيم..الخ.

وتعد هذ المنطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لإسرائيل، حيث تسيطر هذه المنطقة على مصادر المياه والأراضي الزراعية في الوقت الذي تحرم فيها الفلسطينيين من أراضيهم ومياههم، كما تحاول ضم هذه الأراضي إليها.[36]وهذا يؤشر لحجم الحرمان الذي ستعيشه دولة فلسطين من مورد المياه كمورد حيوي لأي تجمع بشري.

أ. غلاف القدس:

وهي من أكبر التجمعات الإستيطانية في الضفة الغربية.[37]

2. المحور الشرقي (غور الأردن)

تقع منطقة الأغوار في الجزء الشرقي من الضفة الغربية وتمتد من محافظة أريحا في الجنوب إلى محافظة طوباس في الشمال، ومن شواطيء البحر الميت في الشرق وحتى المنحدرات الغربية لمحافظتي طوباس، وهي تمثل 14.5% من مساحة الضفة الغربية وتعتبر المورد الرئيس للمنتجات الزارعية في الضفة الغربية وسلة الغذاء الفلسطيني.

لقد تم التعامل مع هذه المنطقة بشكل مختلف عن بقية أنحاء الضفة الغربية من الاحتلال في عام 1967، حيث أخضع هذا المقطع لقوانين إسرائيلية خاصة بالإضافة إلى

إعلان العديد من المناطق فيه للاغلاق العسكري الإسرائيلي وبناء المستوطنات على الأراضي بموجب قانون أملاك الغائبين. وقد حاولت السلطات المحتلة فصل هذا القطاع عن اراضي الضفة الغربية بشكل كامل، وبناء ما يقارب 38 مستوطنة، يقطنها ما يزيد عن 13 الف مستوطن.[38]

وكان الهدف من ذلك تحقيق أربعة أهداف بحسب خليل تفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية، على النحو التالي:

1. اعتبار غور الأردن بمثابة حاجز أمني أمام ما كان يسمى "الجبهة الشرقية".
2. السيطرة على كل مصادر المياه في الأحواض الجوفية.
3. تحويل مستوطنات الغور إلى مستوطنات صناعية ومناطق زراعية مرتبطة بالصناعة، مع إنشاء ما يمى بالصناعات لعلاجية عند البحر الأحمر.
4. تحويل منطقة الغور إلى حاجز جغرافي (إسرائيلي) بين الدولة الفلسطينية والأردن يمنع التواصل بينهما.[39]

وتخضع 86% من منطقة غور الأردن والبحر الميت بحكم الواقع لولاية مجالس الاستيطان الإقليمية اليهودية، وتقوم المستوطنات باستغلال عمليات استخراج المعادن والأراضي الزراعية الخصبة، مما يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية.[40]

وبالنظر إلى خطورة هذا المخطط فإن ذلك يعني أن الدولة الفلسطينية سوف تكون معزولة عن العالم الخارجي حيث أن إسرائيل تحيط بها من كافة الاتجاهات، واحتفاظ إسرائيل بهذه المنطقة يعني أنها ستحتكر السيطرة على المعابر والجسور التي تربط الدولة الفلسطينية بالعالم الخارجي، وهو ما يشكل انتقاصا لسيادة الدولة الفلسطينية، وأداة للضغط عليها للاستجابة للشروط الإسرائيلية.[41]

3. محور أريئيل (عابر السامرة)

يمتد هذا المحور من بلدة كفر قاسم بالقرب من خطة الهدنة غربا، ويتجه إلى الشرق مخترقا منطقة سلفيت ليتقاطع مع الطريق الريس (رام الله ـ نابلس) بالقرب من بلدة زعترة، ثم يواصل امتداده شرقا ليلتقي مع الطريق الرئيسي في منطقة الغور، الذي يمتد على طول الغور مخترقا مدينة أريحا.

أقامت إسرائيل 17 مستوطنة، في مقدمتها مستوطنة أريئيل، كأحد أكبر المستوطنات في الضفة الغربية، والتي يسكنها 17.7 ألف مستوطن حتى نهاية 2010.

ويحقق هذا المحور أهمية استراتيجية لإسرائيل في أنه يمكن من تقسيم الضفة الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي، كما أنه يمكنها من الوصول بسهولة إلى منطقة الغور.

4. الإستيطان في القدس (أطواق إستيطانية):

تعتبر مستوطنات القدس من أكبر التجمعات الإستيطانية في الضفة الغربية، حيث يعيش أكثر من 200.000 مستوطن في القدس الشرقية المحتلة وضواحيها، ويوجد في المنطقة الموسعة (الميتروبوليتان) ثلاثة أطواق متداخلة من المستوطنات.

يضم الطوق الأول: مستوطنات تحيط بالبلدة القديمة والمناطق المحاذية لها، وفي سنة 2009 شهدت المنطقة طفرة استيطانية ترافقت معها سياسة هدم البيوت وخاصة في منطقة سلوان بجوار البلدة القديمة.[42] إضافة إلى محاولات المستوطنين للسيطرة على منطقة الحرم الشريف أو ما يسمى بـ "الحوض المقدس"، وحسب المصادر الصهيونية فإن هذه المنطقة تضم معظم البلدة القديمة ومحيطها ووادي قدرون وجبل الزيتون.

وهذا "الحوض المقدَّس" هو جزء من إيديولوجية (إسرائيلية) تهدف إلى ضمِّ أكبر مساحة من القدس القديمة بغطاء ديني من خلال تسمية مناطق مهمة على أنها "أماكنَ مقدسة"، (وصل عددها إلى 350 موقعا، بعد أن كانت 49 موقعا في فلسطين على حد زعمهم عام 1949) ؛ كي تضمن إسرائيل سيادة ثابتة لها عليها. وشمل هذا المخطط إقامة شبكة من الحدائق العامة تتحرك نحو الشمال الشرقي وتمر بـ جبل الزيتون وتلف البلدة القديمة وتتواصل حتى جبل سكوبس، كما تتضمن إقامة طرق وأنفاق وقطار هوائي ومتنزه، تشغلها جميعا جمعيات استيطانية،[43] ستؤدي حتما إلى فصل هذه المنطقة وتشريد سكانها الفلسطينيين مع ضمان ربط هذا المنطقة حول البلدة القديمة بالمستوطنات الاستراتيجية المحيطة بالمدينة، ويعتبر هذا المخطط الأخطر على المدينة ومعالمها منذ احتلالها.

يقع الطوق الثاني من المستعمرات في القدس داخل الحدود البلدية للقدس التي أعلنتها إسرائيل عام 1967، بموجب مرسوم يستند إلى "قانون أنظمة السلطة والقضاء" لسنة 1948. ويسري بموجبه "قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها"،[44] على مساحة تبلغ 72 كيلومترا

مربعا، من أراضي الضفة الغربية وتضم تلك المساحة القدس القديمة، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها والتي تمتد من صور باهر جنوباً إلى مطار قلندية شمالاً.[45]

ويضم هذا الطوق مستوطنات كبيرة تحيط بالمدينة من جهات الجنوب والشرق والشمال، وتتألف من سلسلة من المستوطنات تبعد أقصاها نحو 17 كلم عن مركز القدس، وهو ما يشكل حاجزا ماديا يفصل القدس عن الضفة الغربية، ويمنع أي عودة فلسطينية إليها.[46]

يشكل الطوق الثالث وتضم هذا الطوق الذين يحيط بالمدينة من الشمال والشرق والجنوب كتل استيطانية كبرى، منها كتلة جفعون إلى الشمال من المدينة، وكتلة أدوميم إلى الشرق منها، وكتلة عتسيون إلى جنوب غرب المدينة. وتقع مستوطنة معاليه أدوميم، أكبر مستعمرات الضفة الغربية ضمن كتلة أدوميم، ومخطط لها أن تصبح أكبر من أكبر مدينة يهودية وهي مدينة تل أبيب، كما تشمل منطقة صناعية هي ميشور أدوميم التي تضم مصانع متعددة، تعتمد على التكنولوجيا العالية (High Tech)، وتساهم مستوطنة معاليه أدوميم في استكمالها في تقطيع تقسيم الضفة الغربية إلى قسمين، شمالي وجنوبي.

يتضح لنا من سياسة الاحتلال في القدس ما يلي:

1. محاولة فرض السيطرة السياسية على المدينة واستباق أية محاولة سياسية لتقسيمها.

2. وصل التجمعات اليهودية مع بعضها البعض في مقابل عزل التجمعات الفلسطينية ومنع أي تواصل جغرافي بينها.

2. الاحتفاظ بأغلبية يهودية في المدينة لتأكيد المزاعم اليهودية في المدينة باعتبارها عاصمة أبدية يهودية".

4. تحقيق حلم القدس الكبرى الموحدة التي تمتد من رام الله شمالا إلى الخليل جنوبا ومن أريحا شرقا إلى منطقة اللطرون في الحدود الغربية، بمساحة تعادل 30% من مساحة الضفة الغربية.[47]

5. الأحزمة الإستيطانية:

إضافة إلى المحاور التي سبق الإشارة إليها، فإن المناطق الواقعة بين هذه المحاور قد استهدفتها مخططات الاستيطان أيضا على النحو التالي:

أ. حزام الخليل الاستيطاني:

مثلت مدينة الخليل هدفا مبكرا للاستيطان الإسرائيلي، لما تمثله المدينة من أهمية لدى اليهود، وتعتبر من أهم المناطق التي تركز فيها الاستيطان اليهودي لاعتبارات دينية، ويبدو ذلك جليا من خلال حجم المشاريع الاستيطانية التي استهدفت هذه المنطقة وفي مقدمتها مشروع آلون الذي دعا إلى ضم بعض الأراضي لعام 1967 بشكل نهائي، من ضمن هذه الأراضي جبل الخليل، وصحراء يهودا من مشارف ا لخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.[48]

وقد بلغ عدد المستعمرات التي تنتشر في محافظة الخليل وتطوقها من جهاته الأربع 27 مستوطنة، تحتل ما مساحته 8 كم2 من أراضي المحافظة، ويسكنها حوالي 18 ألف مستوطن، إضافة إلى خمس بؤر استيطانية دائمة في قلب البلدة القديمة من مدينة الخليل، يشغلها 530 من غلاة المستوطنين المتطرفين.[49]

ب . حزام بيت لحم الإستيطاني:

تعود بداية الإستيطان في بيت لحم إلى أواخر عقد الستينات، حيث تم إنشاء مستوطنة كفر عتسيون، ثم ازادات المستوطنات والبؤر الإستيطانية لتصبح 27 مستوطنة، منها: كفار عتصيون، روش زوريم، ألون شافوت، جيلو، ألي عازار، هار جيلو، مزبيه شليم، تقوع، هادار بيطار، إفرات، معالي عاموس، إلي دافيد، نيفي دانيال، نيقوديم، جفاعوت، بيطار عيليت، جيفعات هاماتوس، مشوكي دارجوت، هار حوما (أبو غنيم)، بيت يان، وغيرها، وذلك ضمن سياسة مبرمجة للسيطرة على هذه المنطقة ضمن ما سمي بـ "القدس الكبرى".

يبلغ دول الجدار العازل في محافظة بيت لحم 86.1 كم؛ وسيعزل الجدار ما يزيد عن 23 ألف فلسطيني في منطقة الريف الغربي عن باق مناطق المحافظة، وسيعزل ما مساحته 160.7 كم2 من أراضي المحافظة؛ وتشمل الأراضي المعزولة 113.8 كم2 من الأراضي الزراعية و28 كم2 من المناطق المفتوحة والغابات.[50]

لقد تعرضت محافظة بيت لحم ومدنها الخمس الرئيسية (بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، الدوحة، والخضر) لهجمة إستيطانية شرسة أدت الى الاخلال بواقعها الجيو سياسي وتقطيع اوصالها، وهو ما يخنقها ويهدد وجودها.

ب. حزام رام الله الاستيطاني:

بدأ الاستيطان في محافظة رام الله والبيرة بالاستيلاء على معسكر للجيش الأردني (سابقا)، للأغراض العسكرية ثم تمت مصادرة الآلاف من الدونمات الفلسطينية لتوسيع هذه المعسكرات.

تنتشر المستوطنات في رام الله على شكل حزام يحيط بالمنطقة، وتحيط وتحاصر كافة بكافة التجمعات السكانية، وتعتبر تلك المستوطنات من أكبر المستوطنات في الضفة الغربية (باستثناء القدس)، وأكثرها توسعا. كما يعتبر ذلك الحزام جزء مكمل لمنطقة "القدس الكبرى" التي تخطط إسرائيل للسيطرة عليها.

وقد بلغ عدد المستوطنين في محافظة رام الله والبيرة في نهاية العام 2010، حوالي 96.364 مستوطنا يتوزعون على 24 مستوطنة كبرى.[51]

6. البؤر الإستيطانية:

ويقصد بالبؤر الإستيطانية عبارة عن نقاط استيطانية يتم السيطرة عليها من قبل المستوطنين ومنظماتهم بتشجيع من المستوى الرسمي، وقد تكون هذه النقاط بالقرب من مستوطنات قائمة بالفعل، أو في منطقة خالية من الإستيطان في محاولة للسيطرة على أراضي جديدة، وفرض وقائع استيطانية جديدة في مناطق توصف بأنها حيوية.

رغم تسمية هذه النقاط الاستيطانية بـ "غير القانونية"، لكنها تتلقى العديد من أشكال الدعم الرسمي والشعبي، وهو ما يعتبر مقدمة للاعتراف بها ومن ثم تقديم الدعم اللازم لها.

وقد زادت هذه البؤر بشكل مطرد، لتصل عام 2009 إلى 232 بؤرة استيطانية.[52] وقد تحول موضوع دعم هذه البؤر إلى موضوع للمزايدة والتنافس بين الأحزاب والأطراف السياسية في إسرائيل، يتضح ذلك فيما يتلقاه من دعم من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية.

الطرق الالتفافية:

بدأ هذه المصطلح بالظهور مع اتفاقيات أوسلوا (أيلول 1993) للإشارة إلى طرق أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية مع إسرائيل والقواعد العسكرية الإسرائيلية المتواجدة على أراضي الضفة الغربية، ولربط المستوطنات بعضها ببعض، وهي على ثلاثة أنواع:

1. طرق خاضعة بالكامل للاستخدام الإسرائيلي ويمنع الفلسطينيون من استخدامها كليا.

2. طرق يمح للفلسطينيين باستخدامها بقيود، وذلك بتصريح صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية.

3. طرق يسمح للفلسطينيين باستخدامها، وتكون خاضعة لقيود نقاط التفتيش (الحواجز العسكرية) على مداخلها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.[53]

تمثل الطرق الالتفافية شكلا من أشكال الاستيطان، تهدف إلى عزل المناطق الفلسطينية، ووصل المستوطنات بعضها ببعض، ناهيك عن أن شق الطرق الالتفافية وسيلة سهلة للسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية بدعوى الاستخدام العام، والكلام ليس هنا عن عرض الطريق فقط، بل أيضا عن عرض جانبي الطريق والتي تصل إلى ثلاثة أضعاف عرض الطريق، لتتيح الرؤية ومن ثم سهولة مراقبة الطريق، من قبل قوات الأمن والجيش، كما أن هذه الطرق تمر بمحاذاة المدن والقرى الفلسطينية وهو ما يعني الحد من التوسع العمراني الفلسطيني وخنقه ومحاصرته، ناهيك عما يشكله قطعان المستوطنين من خطر داهم على حياة السكان الفلسطينيين.

الحواجز العسكرية:

تعتبر الحواجز العسكرية أحد الأدوات الهامة التي تتضافر مع حركة الاستيطان لفرض السيطرة السياسية على الأرض الفلسطينية، ويتمثل ذلك في:

1. توفير الحماية للمستوطنين وتبادل الأدوار معهم.

2. استهداف حياة الفلسطينيين وتحويل حياتهم إلى جحيم، حيث يموت المرضي خلف هذه الحواجز وتضع النساء الحوامل خلفها، وتمنع مرور المواطنين كافة أو ممارسة حياتهم العادية.

3. السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية التي تقوم بها هذه الحواجز أو تجاورها، من خلال إعلان تلك الأراضي أراضي مغلقة بقرارات عسكرية، يمنع على الفلسطينيين استعمالها أو حتى الاقتراب منها.

4. هناك الكثير من هؤلاء الجنود العاملين على الحواجز هم مستوطنون ويقيمون في المستوطنات التي تلتهم الأرض الفلسطينية.[54]

وتأخذ الحواجز العسكرية اشكالا متعددة أما إن تكون ثابتة أو متحركة، أو إقامة سواتر ترابية وحجرية وبوابات حديدية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية، وقد ازداد عدد هذه الحواجز لتصل حتى يوليو 2010 إلى ما يزيد عن 503 حاجز عسكري، غير الحواجز الطيارة على الطرق.[55]

آثار الاستيطان على الدولة الفلسطينية المستقبلية:

كان للسياسات الاستيطانية التي استهدفت السيطرة على الأرضي الفلسطينية وما عليها من موارد طبيعية وبشرية مع ما رافق ذلك من هدم للبيوت واقتلاع للأشجار ومصادرة للأراضي والأملاك، وتقطيع لأوصال الوطن الواحد وعزل قراه ومدنه تمهيدا لفرض السيطرة السياسية الكاملة آثارا مدمرة على مجمل مظاهر الحياة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية، التي سوف تهدد مستقبل أية دولة تقام على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، على النحو التالي:

1. السيطرة على غالبيةالأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وما عليها من موارد، ونقل ملكيتها واستغلالها بشكل حصري لليهود دون أهلها الفلسطينيين. ولقد أوضح تقريرا صادر عن الاتحاد الأوروبي في شهر تموز/يوليو (2011) حجم ما تم السيطرة عليه من الأراضي في الضفة الغربية على النحو التالي:

- سيطرة الاحتلال على المنطقة (ج) والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية المحتلة.
- سيطرة الاحتلال على 10% من مساحة الضفة الغربية بوصفها محميات طبيعية "اسرائيلية"

- 48% من مساحة الضفة تتقاطع مع مناطق عسكرية، وهي من ثم مناطق مغلقة أمام الفلسطينيين.
- قبل عام 1967 كان يعيش ما بين 200- 320 ألف فلسطيني في منطقة الأغوار – اليوم الرقم هو 56 ألف فقط، وهو ما أحدث تفريغ للسكان الفلسطينيين في هذه المنطقة
- بينما كانت أعداد المستوطنين في المنطقة (ج) 1200 مستوطن في عام 1972، فإن العام 2010 شهد وصول هذا العدد إلى 310 آلاف (باستثناء القدس الشرقية).
- تم تدمير 45 حوض مائي أو منشأة مائية في الضفة الغربية منذ شهر كانون الثاني/يناير 2010.
- أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة في ديسمبر 2012 بأن المناطق المسيجة من المستوطنات تبلغ 3% من مساحة الضفة الغربية، وأن 43% من مساحة الضفة مخصصة لمجالس الإستيطان المحلية والإقليمية بشكل حصري، بينما يحرم الفلسطيني منها.[56]

2. تسيطر إسرائيل على خزانات المياه الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية، وتتبع سياسات عنصرية جائرة بحق الموارد المائية التي تستخدم بشكل حصري وعنصري للمستوطنين اليهود دون السكان الفلسطينيين، (فالمستوطن يحصل على 240 مترا مكعبا من المياه سنويا مقابل 75 مترا مكعبا للفلسطيني)،[57] وهو ما أدي إلى النقص الحاد للمياه في مدن وقرى الضفة الغربية وأدى إلى زيادة معدلات الملوحة، مما اضطر معه الفلسطيني إلى الاعتماد على شركات المياه الإسرائيلية في الحصول على مياهه، تلك الشركات التي تقوم بنهب تلك المياه من الضفة الغربية ثم تقوم ببيعها وحسب رغبتها للفلسطينيين وبأثمان باهظة. كما أن تلك السياسات استهدفت تصحير الأرض الفلسطينية، كمقدمة للسيطرة عليها بحجة أنها غير مزروعة، أو متروكة.
3. تخريب قطاع الصناعة الفلسطينية، وبنيتها التحتية، بل ومنافستها عبر إقامة مناطق صناعة في المستوطنات، وإعطائها أفضلية قصوى، من أجل أن تكون هدفا لعمل المستوطنين،

وخاصة في وسط الضفة الغربية (بركان، وكرني شمرون)، وفي منطقة القدس (مشور أدوميم، وعطروت)، وغيرها، وهو ما مثل تحد كبير للصناعة الفلسطينية، التي أُلحقت باقتصاد المحتل الإسرائيلي، ناهيك عن التخلص من النفايات الصلبة التي تنشأ عن المصانع في البيئة الفلسطينية مع ما يترتب على ذلك من دمار للصحة العامة والبيئة.

4. ترك الإستيطان آثارا مدمرة على البيئة الفلسطينية، مثل استنزاف المياة الفلسطينية، وتلويث الهواء ومياه الشرب، وإلقاء المياه العادمة على تجمعات الفلسطينيين، وكذلك النفايات المشعة، والطبية أكانت سائلة أم صلبة والنفايات الصناعية من المواد الكيماوية السامة مثل الرصاص والزنك والنيكل والكروم والكاديميوم والزرنيخ واليورانيوم وغيرها، واستخدام الأراضي المحتلة من قبل سلطات الاحتلال لإلقاء ودفن هذه المخلفات، وهو ما أحدث الكثير من الأمراض الخطرة، مثل مرض فقر الدم وتلف أنسجة الدماغ وحدوث خلل في وظائف الجسم وأمراض السرطان.[58]

5. أدت أعمال الاستيطان والاحتلال وسياسة هدم البيوت وسحب الهويات، والاغلاق العسكري والحواجز والطرق الالتفافية وسياسات التطهير العرقي والفصل العنصري إلى التحكم الصارم في حركة الفلسطينيين، ومنع التواصل بينهم، وخلخلة وتدمير حياتهم الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية كمقدمة لدفعهم للهجرة.

6. مثلت المستوطنات قواعد عسكرية وأمنية متقدمة لتنفيذ سياسات الاحتلال بهدف فرض السيطرة، وهو ما يفرغ أية سلطة (أو دولة) فلسطينية من مضمونها.

يتضح من خارطة الاستيطان في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) انتشار المستوطنات في كافة أنحاء الضفة الغربية، فلا تكاد توجد قرية أو مدينة فلسطينية إلا وتقوم بجوارها مستوطنة أو نقطة عسكرية أو بؤرة استيطانية ذات أعداد متفاوتة من المستوطنين، الذين يستولون على مساحة واسعة من الأرض، أو شارع التفافي يمزق الأرض، أو الجدار الذي يلف حول الضفة الغربية ويحيلها إلى سجن كبير،وهو ما رأت فيه البعثةالدولية المستقلة لتقصى الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدينة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تحديد كيفية تنفيذ حق تقرير المصير

وحقه في التمتع بوجود ديمغرافي وإقليمي في الأرض الفلسطينية المحتلة وحقه في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية، هو حق تنتهكه إسرائيل انتهاكا واضحا بفعل وجود المستوطنات والتوسع الجاري فيها، كما أن نقل الإسرائيليين إلى الأراضي المحتلة هو أمر محظور بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، والذي يشكل سمة محورية من سمات الممارسات والسياسات الإسرائيلية.[59]

ويصعب الحديث عن مستقبل الدولة الفلسطينية دون الحديث عن واقع "إسرائيل" وحالتها الراهنة، فالحكومة الإسرائيلية الحالية هي الأكثر يهودية والأكثر يمينية في تاريخ "إسرائيل" أكثر من أي وقت مضى، وهي تشعر بالقوة وبأنها قادرة على المضي في فرض الحقائق على الأرض كما تريد، مدفوعة بواقع سياسي وأمني واقتصادي داخلي يشعرها بحالة من الارتياح، تشجعها على مواصلة الاستيطان.

في المقابل نجح اتفاق أوسلو في انتاج سلطة فلسطينية أشبه بمنظمة غير حكومية، تقوم على إدارة شؤون الفلسطينيين عبر جمع الأموال من المانحين ومن ثم توزيعها عليهم عبر نظام الرواتب، وملتزمة بما وقعت عليه مع الاحتلال وفي مقدمة ذلك التنسيق الأمني، دون أن تلتفت إلى أخطار الاستيطان على مجمل المشروع الوطني، بل ذهبت إلى تأجيل بحث موضوع الاستيطان إلى المرحلة النهائية، رغم أن واقع الاستيطان منذ بداياته كان يؤشر على استحالة قيام دولة فلسطينية في ظل سياسة "القضم والهضم" التي نفذها الاحتلال دون هوادة،كما أن حالة الانقسام الفلسطيني ما زالت تضعف قدرة الفلسطينيين على مواجهة هذا الواقع.

والسؤال المطروح من ثم، أين سيتم إنشاء الدولة الفلسطينية في ظل استمرار النشاط الاستيطاني؟ والفشل في مجرد تجميد هذا الاستيطان، وسط مزاعم ودعاوى بأن هذا الاستيطان سيبقى، وأنه غير خاضع للمفاوضات، وفي ظل ما يسمى بالضمانات الأمريكية في عهد بوش الابن لأريئيل شارون في 2004/4/14 في حق إسرائيل بالحصول على الأمن وإعادة رسم الحدود بما يحقق الأمن لإسرائيل ويسمح لها بالاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية والقدس.[60]

إن ذلك يعني بلا شك ليس فقط تقسيم المقسم والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض وهو الهدف المعلن طوال سني الصراع، بل أيضا الإبقاء على أعداد وفيرة من

المستوطنين على أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية، الأمر الذي ينطوي على جملة من المخاطر، التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1. تشويه الثقافة الوطنية الفلسطينية والتنكر الفاضح للثوابت التي تأسست على رفض هذا الكيان واعتبار الصراع معه ومع منتجاته صراع وجودي وليس صراع حدودي.
2. شرعنة الاستيطان، والدعوة للتعايش معه والقبول به، في الوقت الذي يعتبره القانون الدولي غير شرعي وغير قانوني وباطل.
3. بقاء المستوطنات في الدولة الفلسطينية يمثل قنابل تفجير لمشروع الدولة الفلسطينية، كما أنها تمثل عبء مالي واقتصادي وسياسي وأمني.
4. الاستيطان هو الوجه الآخر للاحتلال والابقاء عليه يعني الابقاء على الاحتلال وإعطائه ذريعة للتدخل في شؤون الدولة المستقبلية.
5. ليس هناك إية إمكانية للتعايش بين المستوطنين والمواطنين الفلسطينيين تحت أي مسمى، ليس بسبب رفض الفلسطينيين فحسب، بل أيضا لرفض المستوطنين لفكرة التعايش.
6. إن استمرار الاستيطان بمعدلاته العالية لا يفاقم مشاكل الفلسطينيين الموجودين في الأراضي المحتلة وحسب، بل يجعل من عودة ملايين من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين مسألة غير ممكنة بل مستحيلة.
7. عدم إمكانية تحقيق تنمية حقيقة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) في ظل الاحتلال والاستيطان.

إن مخاوف الإبقاء على أعداد كبرت أم صغرت من المستوطنين في الأراضي المحتلة لهي مخاوف حقيقية، في ظل التعنت الإسرائيلي والتواطؤ الاقليمي والدولي والانجرار الفلسطيني الرسمي للوصول إلى تسوية سياسية بأي ثمن يمكن أن تدفع إليها عملية سياسية تفتقر إلى أي إجماع وطني وبدون مرجعيات واضحة، ولا سقوف زمنية محددة، ولا خطوط حمر، وهو ما يتبدى في فشل الطرف الفلسطيني حتى الآن في مجرد المطالبة بتجميد الاستيطان في ظل حكومة يمينية متطرفة.

خاتمة:

تولي إسرائيل أهمّيةً كبيرةً للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقيّة، من أجل ضم وتهويد أكبر مساحة ممكنة من الأرض، في المقابل حشر الفلسطينيّين في أقلّ مساحة ممكنة، وقطع سبل عيشهم لخلق الظروف الكفيلة بدفعهم للهجرة من وطنهم، في محاولة منها لاستباق أية تسوية سلمية تقتضي انسحابها من الأراضي الفلسطينية، "وهو ما يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحق في تقرير المصير".[61]

وقد أقامت إسرائيل في الضفّة الفلسطينيّة نظاما استعماريا– استيطانيًّا – عسكريًّا – إداريًّا، فبينما تسيطر سلطات الاحتلال على الحدود الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن المجالس الاقليمية التي تتألف بصورة حصرية من ممثلي المستوطنين اليهود فتمارس مهام تخطيطية في مناطق المستوطنات ولا تمارس السلطة الفلسطينية أو المجالس المحلية الفلسطينية أي سيطرة على الحكم أو الإدارة أو التخطيط في هذه المناطق،[62]جعل من المستوطنين أسياد الأرض الحقيقيّين، ووفرت لهم كلّ مقوّمات النموّ والتوسّع على حساب الفلسطينيّين وأراضيهم وممتلكاتهم.

ليس هنالك ما يؤشر على أنّ إسرائيل سوف تتوقّف عن الاستيطان مستقبلاً، بل أن الوقائع تؤكّد أنّها ماضيةٌ في مشروعها على نحوٍ أوسع وأسرعَ من أيّ وقتٍ مضى. رغم الاتفاقيات السياسية التي سلمت فيها إسرائيل بمبدأ إقامة دولة فلسطينية، غير أن هذا التسليم لا يمثل سوى جزء من الحقيقية، في حين أن الجزء الأخطر فيها، يتمثل في السعي الإسرائيلي المحموم للتحكم في مضمون هذا الحل، وبينما الجانب الفلسطيني والعربي يشددان على ضرورة ترسيم الحدود أولا، يصر الجانب الإسرائيلي على نحو شبه إجماع على مناقشة الترتيبات الأمنية أولا قبل الحدود والقضايا الجوهرية، وقبل الحديث عن مواصفات ومساحة الدولة العتيدة.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية لمرحلة ما بعد القبول بمبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ترتكز على تفريغ هذا المبدأ من محتواه الحقيقي، وتقوم على فرض رؤيتها الخاصة لهذه الدولة وحدودها ومساحتها، ومستقبلها وسيادتها،ومدى سيطرتها على مواردها، وحدودها الخارجية، وسمائها وبحرها، وأمنها الداخلي،وعلاقاتها الاقليمية والدولية، من خلال خطوات وإجراءات أحادية الجانب، ومتواصلة، تهدف إلى إخراج القدس من إطار الحل

المستقبلي للدولة الفلسطينية، في إطار رؤية إسرائيلية تفصيلية، كان أكثرها تطوراً ما طرحه إيهود براك في مفاوضات كامب ديفيد 2000،[63] ورفضه حينها الرئيس عرفات، كما تهدف إلى تكريس الكتل الاستيطانية وربطها بإسرائيل تمهيداً لضمها إلى الأراضي المحيطة بها، وكذلك استمرار بناء الجدار كي يشكل الامتداد الحدودي للدولة الفلسطينية، ومستقبل شكل تواصلها المواصلاتي والجغرافي، بالإضافة إلى عزل قطاع غزة، وخلق واقعين متباينين، بما يغذي فكرة الدولة الفلسطينية في غزة، أو الدولة ذات الحدود الانتقالية، أو أي شكل آخر إلا صورة الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة التي يناضل الفلسطينيون من أجلها، والتي تدعمها كذلك قرارات الشرعية الدولية.

تلك المشاريع التي حظيت بالموافقة الأمريكية وهو ما نجده واضحا في مواقف الإدارة الأمريكية ممثلة بمواقف الرئيس أوباما الذي اقترب كثيرا في خطابه السياسي من الخطاب الإسرائيلي وتبني مسألة إعادة رسم الخرائط من جديد، والتسليم بالشروط الإسرائيلية لعملية التسوية، وليس وقوف الإدارة الأمريكية في وجه مسعى الفلسطينيين لدى الأمم المتحدة في طلب عضوية دولة فلسطين والتهديد باستخدام الفيتو في مجلس الأمن، والتهديد بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، والمطالبة بأن الدولة الفلسطينية ستأتي عبر المفاوضات وليس بأي طريق آخر،تلك المفاوضات التي جربها الفلسطينيون لأكثر من عشرين عاما ولم تأت بشيء سوى ضياع مزيد من الحقوق.

كلّ ذلك يحدث في ظلِّ انشغال القيادة الفلسطينيّة بأزماتها التي تعصف بالسلطة الفلسطينية، وانشغال الدول العربية بأجنداتها الداخلية، ومسارات التحول السياسي والاجتماعي، يضاف إلى ذلك تواطؤ أوعدم اكتراث للمجتمع الدولي بما تقوم به إسرائيل وخاصة في ظل حكومة هي الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، مدعومة بشارع إسرائيلي ينزاح ناحية اليمين القومي والديني.

وبينما يقف المجتمع الدوليّ عاجزًا عن اتّخاذ أيّ خطوة للجم التوسع الإسرائيلي أو تقديم ضمانات تلزم الطرف الإسرائيلي التوقف عن انتهاكاته والالتزام بتعهداته، فإنّ القيادة الفلسطينيّة تصرّ على العودة إلى المفاوضات دون ضوابط أو مرجعيات أو حتى آجال زمنية، في الوقت الذي يتعمق فيه الانقسام ويزداد ضراوة، وهو ما يغري إسرائيل بالمضي قدما في

مصادرة مزيد من الأراضي، والتضييق على الفلسطينيين، وحشرهم في كانتونات ومعازل محاصرة بالكتل الاستيطانية والشوارع الالتفافية، محدثة تغييرات جوهرية جغرافية وديمغرافية غير قابلة للعودة عنها، لتسهيل سيطرتها الكاملة على الأرض، وجعل إقامة دولة فلسطينية أمرا مستحيلا، أو في أحسن الأحوال تسمح بدويلة محصورة ومحاصرة بمعطيات الواقع السياسي والجغرافي القاسية والخاضعة للشروط الإسرائيلية التي لن تسمح لهذا الكيان أن يتعافى أو يتطور أو أن يحقق الحد الأدنى المطلوب منه، بل هي خطة تسعى لمسح هذا الوجود عن الخارطة، من خلال سياسة الخطوة خطوة، والنفس الطويل في تحقيق الأهداف، وهو ما لا يبقي للفلسطينيين من خيارات سوى تحقيق المصالحة الفلسطينية التي تأخرت، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الجامع كشرط أساس لكنس هذا الاحتلال، الذي يعتبر التناقض والاشتباك معه هو روح القضية الوطنية شكلا ومضموناً.

إنه لمن الخطأ التوقف أو التخلي عن المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، ذلك المطلب الذي لم يتوقف عنه الشعب الفلسطيني طوال سني نضاله، وقد تكرس في الضمير العالمي مشروعية هذا النضال واعتبار الموقف الدولي الأراضي الفلسطينية بأنها محتلة وأن إسرائيل هي قوة أمر واقع، وما تقوم به غير شرعي وباطل، هذا الاعتراف الأممي بالحقوقالوطنية يشمل الحق في الاستقلال وتقرير المصير، وهو ما دأبت الأمم المتحدة على التأكيد عليه منذ 1967،[64] بمعزل عن التعطيل الذي مارسته بشكل خاص الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لمنع تطبيق هذه القرارات ضد إسرائيل، وحمايتها من أي محاسبة أو اية إجراءات عقابية كتلك التي مورست في السبعينات والثمانينات بحق نظام جنوب إفريقيا والتي انتهت بتفكيكه والإطاحة به.

---

[1] لمزيد من التفصيل راجع، وليد المدلل وعدنان أبو عامر، دراسات في القضية الفلسطينية، ط1، جامعة الأمة، غزة 2013. ص 291-329.

[2] المرجع نفسه.

3 أنظر مشاريع أخرى مثل: خطة الخطوط الحمراء أو خطة يهودا هرئيل، ومشروع حزب الطريق الثالث، وخطة (مجموعة Ozevshalom اليهود الأرثوذكس والمستوطنون)، ومشروع يوسي ألفر، وخطة قيادة المنطقة الوسطي للعمل الدائم، لدى: خليل التفكجي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراض المحتلة.. واقع وإشكاليات موقع الجزيرة نت، 2004/10/3. على الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/27e2c46e-0609-48e5-9557-9d44568276c5

[4] مشاريع التسوية الإسرائيلية، 1967–1978: دراسة توثيقية نقدية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص 60–75؛

Allon, Y. Israel: The Case for Defensible Borders, *Foreign Affairs*, Vol. 55, no. 10, Oct. 1976, pp. 40-49.

[5] عبد الحفيظ محارب، الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة في حرب حزيران، شؤون فلسطينية عدد 3، تموز / يوليو 1971، ص 103–125.

[6] جيفري أرونسون، مرجع سابق، ص 54.

[7] عبد الرحمن أبو عرفه، الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية، مرجع سابق، ص 266.

[8] كان من دواعي تسريع "الإستيطان غير الرسمي" صدور قرار الأمم المتحدة عام 1975 الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية ، مما أدى إلى التفاف الرأي العام في إسرائيل حول المتطرفين، وعلى رأسهم حركة غوش إيمونيم، الذين دعوا إلى استيطان جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد انعكس ذلك أيضا في التحالفات التي عقدها حزب العمل مع الأحزاب الدينية، مثل تحالفه مع الحزب الوطني الديني، حليف غوش إيمونيم، لكي يوسع من قاعدته البرلمانية الضيقة.

[9] وليد المدلل، الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة 1967–1984، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992. ص 295–297.

[10] المرجع نفسه، ص 297.

[11] للتفصيل أنظر: خالد عايد، الاستعمار الإستيطاني."، مصدر سابق، ص 75–83.

[12] أثار الموقف الأمريكي ردات فعل متطرفة في داخل المجتمع الإسرائيلي ضد الرئيس الأمريكي، عبر عنه رحبعام زئيفي رئيس حزب موليدت عندما وصف الرئيس بوش بأنه "كاذب وديماغوجي رخيص". أنظر: معاريف، 1991/9/15؛ وكذلك جيئولا كوهين من حزب هتحيا، والتي وصفت موقف الرئيس بوش بأنه "خيانة". وبشكل عام دعت الأحزاب اليمينية شامير، وطالبته تجميد كل الإجراءات الخاصة بمؤتمر مدريد للسلام إلى ما بعد الانتهاء من مسالة الضمانات تسوية الخلاف بشأن الاستيطان. أنظر: يديعوت احرنوت، 1991/9/13، كما تعرض موكب وزير الخارجية الأمريكي، آنذاك جيمس بيكر للرشق بالطماطم، خلال زيارته لإسرائيل، يوم 1991/9/9، حيث أعلنت إحدى فصائل حركة "كاخ" اليمينية المتطرفة مسؤوليتها عن الحادث. أنظر: يديعوت أحرونوت، 1991/9/17.

[13] **Foundation of Middle East Peace, Report on Israeli Settlement, "Settlements Facts", at:**
http://www.fmep.org/reports/special-reports/a-guide-to-israeli-settlements-in-the-occupied-territories/settlements-facts

[14] **Foundation of Middle East Peace, Report on Israeli Settlement, "Settlements Facts", at:**
http://www.fmep.org/reports/special-reports/a-guide-to-israeli-settlements-in-the-occupied-territories/settlements-facts

[15] كما صرح بذلك الكثير من القادة الفلسطينيين وفي مقدمتهم الرئيس محمود عباس، أنظر على سبيل المثال تصريح للرئيس عباس عند استقباله الرئيس بوتين في رام الله، على موقع صحيفة القدس:

http://www.alquds.com/news/article/view/id/366200

[16] **Foundation for Middle East Peace, "comprehensive Settlement Population, 1972-2008", at: www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/comprehensive-settlement-poulation -1972-2006**

17 Statement by US Ambassador to the Un, Madeleine Albright, explaining the US veto of the Security Council Resolution on Israel expropriation of land in Jerusalem, New York , 17/5/1995, in: Documents on Jerusalem, op. cit., p. 197.

[18] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط:

http://www.idsc.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/d/quds_derasat29.html

[19] داني رونشتاين، الإستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد الخامس، ص 42.

[20] جـــدعون ليفـــي، "هـــزات ملحوظـــة في المشـــروع الإســـتيطاني"، ليفني،جدعونمقالـــةبعنوان، "هزاتملحوظةفيالمشروعالاستيطاني"،نقلاعنموقعوزارةالعدلالفلسطينية، بتاريخ 2008/6/11، على الرابط:

http://www.moj.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=67&Itemid=54

[21] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية، على:

http://www.idsc.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/d/studies_06.html

[22] جاد اسحق وسهيل خليلية وجولييت بنورة، معهد الأبحاث التطبيقية . القدس، أيول، 2006. الأبعاد والاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق.

[23] المرجع نفسه.

[24] المرجع نفسه.

[25] المرجع نفسه.

[26] المرجع نفسه.

[27] بلال محمد إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، ص 166–167.

[28] علي أحمد فياض، مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص 111.

[29] الوثيقة A /67/375، الفقرة 12.

[30] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بيتسيلم)، على الرابط:

http://www.btselem.org/arabic/settlements/20121202e1_human_rights_ramifications

[31] بيان صحفي صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بتاريخ 2012/8/2، على الرابط:

http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=1&lang=ar-jo

[32] موقع عكا أونلاين، 2012/7/26، على الرابط:

http://www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=16229

[33] المرجع نفسه.

[34] الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، موقع قناة الجزيرة الفضائية، على الرابط: موقع الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/coverage/pages/21c2d7b9-4932-449d-8230-3082d334585d

[35] صحيفة الحياة الجديدة، 2012/8/27.

[36] الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، 1993–2011، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012، ص 23.

[37] سيتم الإشارة إليها تحت عنوان: (الإستيطان في القدس (أطواق إستيطانية): ص 31 من الدراسة).

[38] تقرير بعنوان: "السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار"، أريج، على:
http://www.arij.org/publications/Final%20Report.pdf

[39] بلال الحسن، "الخطر الجديد: الاستيطان الإسرائيلي في منطقة الأغوار"، على موقع صحيفة الشرق الأوسط: على الرابط:
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=322877&issueno=9785#.Ukfr64bItOI

[40] تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مجلس حقوق الانسان، الدورة الثانية والعشرون، البند 7 من جدول الأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2/7/2013. (وثيقة A/HRC/22/63)

[41] جادسحاق، "إطلالة على موضوع الحدود والأمن في المفاوضات الإسرائيلية، صحيفة القدس، 2010/5/27، على:
http://www.alquds.com/node/ 261531

[42] موقع إر–أميم على الرابط التالي: www.ir-amim.org

[43] صحيفة الدستور، 7 تشرين أول، 2012.

[44] من الجدير بالذكر أن لجنة شُكلت لتحديد المساحة التي ستضم إلى القدس، وقد كانت برئاسة وزير الداخلية وعضوية ممثلين عن دائرة التخطيط والجيش، أوصى "المغالين" في اللجنة بضم 50 ألف هكتار وتضم 22 قرية 100 ألف نسمة، في حين أوصى "المهاودين" بضم مساحة أقل بكثير، لذا فقد كانت 72 ألف دونم التي حددها مرسوم أنظمة السلطة والقضاء. أنظر:.Meron Benvenisti, Jerusalem: The Torn City, op. cit, p. 113

[45] عبد الرحمن أبو عرفة، "القدس: تشكيل جديد للمدينة، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1985، ص 62.

[46] David Kroyanker, Jerusalem: Planning and Development 1982-1986: new Trends. Jerusalem institute for Israel Studies, Jerusalem, March 1995, p. 82.

[47] المرجع السابق.

[48] راجع مشروع آلون الاستيطاني في البحث ص (4).

[49] محافظة الخليل، حقائق ، إحصائيات وأرقام، موقع وزارة ا لإعلام، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009/6/4، أنظر الرابط: http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=home

[50] الهجمة الاستيطانية على محافظة بيت لحم خلال عقود الاحتلال الإسرائيلي، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2009/4/14، على الرابط:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1898

[51] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي حول المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

[52] أريج، 232 بؤرة استيطانية عقبة في طريق السلام، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA)، 2009/5/29. على الرابط:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1948

[53] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية، على:
http://www.idsc.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/d/studies_06.html

[54] بلال محمد إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، 2010، ص 121.

55 Israeli Checkpoint, Wikipedia at: http://en.wikipedia.org/wiki/Israeli_checkpoint

[56] Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, The Humanitarian Impact of Israeli Settlements Policies.

[57] صحيفة الحياة الجديدة، "البنك الدولي: الفلسطينيون يحصلون على ربع ما تحصل عليه إسرائيل من المياه"، في: صحيفة الحياة الجديدة، 2009/4/12. على الرابط:

http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=2&id=86312&cid=1486

[58] الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، 1993–2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص 48–50.

[59] وثيقة (A/HRC/22/63)، مرجع سابق.

[60] President Bush's Letter to Prime Minister Sharon (April 14, 2004), Jewish Virtual Library, at: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/bushletter.html

[61] الوثيقة (A/67/375)، الفقرة 12.

[62] (وثيقة A/HRC/22/63)، مرجع سابق.

[63] دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، على الرابط:

http://plord.ps/ar/index.php?act=Show&id=164

[64] وثيقة (A/HRC/22/63)، مرجع سابق.